

هل يستقيل المشير؟

تعلمنا في دروس النظرية السياسية على يد الأستاذ العلامة د. سيف الدين عبد الفتاح أن "السؤال الصحيح نصف الإجابة" ومن بديهيات التحليل السياسي القيام بطرح الأسئلة الصحيحة في كل حدث أو قضية ومن ثم البحث عن إجابات وحلول للمشاكل الطارئة، وفي حالتنا المصرية بخاصة، والعربية بوجه عام، فإن أحد أهم أسباب تخلفنا الحقيقية هو ما يمكن وصفه بحالة "العقم الذهني" التي تنتاب الجموع الغفيرة، والتي تجعلها تكتفى بترديد الكلام والأخبار والمعلومات المتناقلة دون إعمال العقل فيها، أو التفكير في مدى صحتها، إن مثل هذه الحالة والنتيجة عن أنظمة تعليمية تلقينية تقتل الإبداع، وتفقد البشر -إلا من رحم ربي- إنسانيتهم، وتجعلهم مجرد آلات صماء تردد ما يتم إدخاله إليها أو ما يكون مطلوباً منها فقط، وهي ناتجة أيضاً عن إعلام يخلق الأكاذيب والسفاهات في معظمه، ويقوم بالتضليل لا التنوير.

هذه الحالة تنعكس لدينا في كل حدث أو قضية أو أزمة مستحدثة، بشكل يجعلنا نعتقد أنه لا إمكان لحل أية مشكلة في مصر، وعالمنا العربي على وجه العموم، دون إدراك هذه الأبعاد، والعمل على علاجها سريعاً، ففي كارثة مقتل الجنود المصريين على الحدود الأخيرة، نجد أن الرأي العام تداول العديد من الأفكار والأسئلة التي نراها في مجملها أسئلة خاطئة مما يقلل بنسبة كبيرة من إمكانية حل الأزمة، فعلى سبيل المثال، كان التساؤل والخلاف الرئيسيين حول "من هو الفاعل؟" وهل هي إسرائيل (وهو رأى يتم ترديده على استحياء)؟ أم جماعات إرهابية مصرية متطرفة؟ (وهو رأى ذائع ومنتشر) أم جماعات فلسطينية (حماس أو الجهاد أو غيرها من الجماعات) (وهو رأى منتشر بدرجة غير قليلة أيضاً) أم هل هو تدبير داخلي من فواعل ومؤسسات مصرية (كأن يكون صراعاً بين أجهزة المخابرات العامة والمجلس العسكري وبعض الأطراف الأمنية الداخلية الأخرى) (وهو رأى ليس منتشراً بدرجة كبيرة)؟

ولأن سؤال من الفاعل؟ في أي جريمة قتل أو سرقة صغيرة قد يأخذ أسابيع للإجابة عنه والتيقن منه، وقد يحصل المتهم بعدها بسنوات من التقاضي في بلادنا على البراءة لعدم كفاية الأدلة، فإن الإجابة الحاسمة عن مثل هذا السؤال تكون شديدة الصعوبة في ظل الضعف الشديد الذي ينتاب الأجهزة الجنائية وقدم الأساليب المتبعة في التحقيقات، إضافة إلى الكم الرهيب من البيروقراطية في إجراءات التقاضي وصعوبة الوصول إلى العدالة، فإن كانت الإجابة عن سؤال "من الفاعل؟" هي إجابة يصعب الوصول إليها عقب أيام قليلة من وقوع

جريمة صغيرة مثل السرقة، فإن الحكم حول من الفاعل في جريمة كبرى وكارثة أمنية مثل التي نحن بصددنا الآن، هو حكم مستحيل!

وبناءً على القول باستحالة البت في سؤال "من هو الفاعل؟" في تلك الكارثة سريعاً، فإن ذلك لا يعنى تجاهل الإجابة عن مثل هذا السؤال، بل يعنى في حقيقة الأمر، أن تتم إحالته للأجهزة المتخصصة، وأن يتم الضغط عليها للعمل في شفافية، وأن تخرج بنتائج حقيقية تحترم عقل المواطن، لا كما اعتدنا من إصاق التهم بما اخترعناه من لفظ "الطرف الثالث". وأن يتم استحضار تاريخ صراعنا المستمر، بالتمسك بقضيتنا العادلة في عروبة فلسطين، وفي التزامنا بعدم المشاركة في حصار لا إنساني جائر على إخواننا بغض النظر عن اتفاقنا مع حماس أو غيرها، فإننا لا نقبل على أنفسنا أن نشارك في حصار ما يزيد عن المليون ونصف إنسان من أطفال ورجال وشيوخ ونساء، وأن نحرّمهم من الماء والكهرباء والغاز والغذاء!

ولأننا من أسف نضيع أغلب أوقاتنا في الإجابة عن سؤال "من الفاعل؟" كما أوضحنا، في حين أنه يتعين علينا البدء بالأسئلة الصحيحة ومنها على سبيل المثال:

- "لماذا وقعت مثل هذه الكارثة؟" والذي بالإجابة عنه نتوصل تلقائياً إلى "كيف نمنع حدوث مثل هذه الكارثة مرة أخرى؟"

- هل كان الجنود فعلاً مجتمعين للإفطار وقت الهجوم عليهم؟ وإن كان ذلك صحيحاً، فإنه لا بد أن لا يقودنا إلى إدانة الهجوم غير الإنساني عليهم في وقت عظيم مثل هذا الوقت فقط، بل يجب أن يقودنا إلى التساؤل "هل من المعقول أن يتم جمع الجنود والضباط المكلفين بحراسة بنك من البنوك في غرفة واحدة للإفطار، فيكون سهلاً على اللصوص القيام بمهمتهم؟ وإن كان ذلك مستهجناً فما بالنا بقيام جنود وضباط على الحدود بمثل هذا الأمر؟ ومن هو المسؤول الأمني عن مثل هذا الخطأ الشنيع؟"

- كيف يتم قتل 16 مصرية ليسوا عزل من السلاح؟ بل إنهم من العسكريين، وليسوا في حراسة إحدى العمارات السكنية في قلب العاصمة، بل إنهم في نقطة من أخطر النقاط وفي حراسة أصعب الحدود، والتي تطل على العدو الإسرائيلي مباشرة؟ كيف يتم قتلهم دون حتى أن نسمع عن إصابة وليس مقتل أحد قاتليهم؟ هل لم يقوموا بالرد على إطلاق الرصاص؟ وكيف ذلك؟ وبالطبع كلنا نتصور أن في مثل هذه الحدود الحيوية من المفترض أن نقوم بحراستها بأقوى فرق القوات المسلحة (مثل فرق ال 777 أو ال 999 وغيرها) وأن يكونوا مدججين بالأسلحة الحديثة والمجنزرات والمدافع، ويتم مراقبة الحدود دورياً

بواسطة الطائرات والرادارات، لكن يؤسفني أن أقول لكم يا سادة أن هذا التصور الذي من المفترض حدوثه، ليس هو الواقع للأسف، إذ أن الحقيقة تتمثل في رضوخنا لقيود تنتقص من سيادتنا على أرض سيناء المصرية، بشكل يجعلنا نحمل كافة حدودها الشرقية وبعمق داخلي أيضاً (22 كم) ب 700 جندي أمن مركزي -وليسوا قوات مسلحة- فقط ! نعم إن هذا هو الواقع للأسف، وبالطبع كلنا نعلم مدى بساطة تعليم وثقافة أبنائنا وإخواننا من جنود وضباط الأمن المركزي، فهل هذا من المعقول، وهل من المنطقي أن ندين الهجوم الإرهابي وأن نصفه "بالغادر" ونحن لسنا مستعدين له، بل مقصرين ومهملين، وكأن القتلة والإرهابيين هم "الغادرين" لأنهم فاجأونا، ونحن لم نكن "منتبهين" ولا حرج علينا في ذلك؟

- من الشائع أيضاً أن إسرائيل يمكن أن تستغل هذا الحدث، وأن تقوم بالمطالبة باستدعاء قوات دولية في سيناء، وادعاء أن مصر لا تقدر على حماية حدودها، وطبعاً كلنا نتخوف من فكرة وجود "القوات الدولية" هذه كما ذكر ذلك الأستاذ علاء الأسواني في مقاله بجريدة المصري اليوم، ولكن أغلبنا لا يدري للأسف أنه توجد بالفعل قوات دولية في سيناء، وهي ليست جديدة ولا مستحدثة، بل إنها منذ عشرات السنين قد قدمت إلى سيناء من شتى بقاع العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، .. بل وحتى جزر فيجي!) وذلك في الحين الذي لا يتواجد فيه جندي مصري من جنود الصاعقة على سبيل المثال في رفح أو على طول خط الحدود في سيناء، وقد رأيت بعيني النقاط الحدودية المصرية التي تمت مهاجمتها، وأقصى تسليح فيها هو بنادق الكلاشينكوف الروسية العتيقة، والتي استخدمناها منذ قديم الأزل في حربنا مع العدو الصهيوني في 1973، ورأيت أيضاً عدم وجود أي وجه للمقارنة بين تلك النقاط المصرية الضعيفة، وبين نقاط القوات الدولية المنتشرة على الحدود، والتي تتسم بتسليح عال وبتكنولوجيا متقدمة جداً، ففي الحين الذي ترى فيه الجندي المصري يناضل تلال الرمل والكثبان الرملية مع ركوبه للدراجة البخارية البسيطة (البيتش باجي) معلقاً بندقيته خلف ظهره، ترى أيضاً الطائرات الإسرائيلية والدولية تسبح في الأجواء المصرية بكل حرية، مع العلم أنه ليس بوسع مصر أن تطلق طائراتها في تلك المنطقة إلا باستئذان الطرف الإسرائيلي، وإبلاغ القوات الدولية!

- وأخيراً وبعد استعراض كل هذه الحقائق، ومحاولة طرح أسئلة حقيقية، وكشف اضطراب وتذبذب الأسئلة الأخرى المطروحة علينا الآن أصلاً، فإنه يتبقى لدينا سؤال محوري؟ وهو ما عنونا به المقال في البداية، ألا وهو "هل يستقيل المشير؟" وأتذكر مع طرح مثل هذا السؤال خبر تقديم وزير الخارجية الكندي مكسيم برنيه استقالته من منصبه في مايو 2008، وهل تخيلوا معي أن السبب الحقيقي هو "تركه وثائق سرية

في مكان غير آمن!" وتقريباً كان تفصيل الخبر هو نسيانها على مكتبه، وأن سرية هذه الأوراق كانت تستلزم إحاطتها بتأمين أكبر! ومن روح هذا الخبر ومن كم الحقائق الصادمة التي نتعرف عليها يوماً بعد يوم بخصوص التقصير الأمني الفادح لأجهزتنا الأمنية من (وزارة دفاع، ومخابرات، وداخلية أيضاً) فإن سؤال مثل "هل يستقيل المشير؟" أعتقد أنه قد فات أوانه منذ فترة، ولا يحق لنا طرحه، لأن التساؤل الحقيقي المفروض علينا هو "لماذا لم يستقيل المشير حتى الآن؟"

شريف محي الدين

باحث سياسي في مؤسسة "بيت الحكمة"